ملحوظة: هذه الترجمة متاحة بفضل المساهمة التطوعية مؤسسة الإنترنت السودانية. IGF ممتن لها. هذه الترجمة لا تمثل أي منصب في المنظمة

منتدى حوكمة الإنترنت 2022

أديس أبابا رسائل منتدى حوكمة الإنترنت

تعد هذه الوثيقة ملخص للمنتدى السنوي لحوكمة الإنترنت الاجتماع والذي استضافته العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في الفترة من 28 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2022.

الآراء ووجهات النظر المعبر عنها هنا لا تعبر بالضرورة عن آراء ووجهات نظر أمانة الأمم المتحدة. وقد لا تتوافق التسميات والمصطلحات المستخدمة مع ممارسة الأمم المتحدة ولا تنطوي على التعبير عن أي رأي كان من جانب المنظمة.

ركزت المناقشات في منتدى حوكمة الإنترنت 2022 على خمسة مواضيع رئيسية تم تحديدها للمحتوى الرقمي العالمي (GDC) الذي تم اقتراحه في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2021 في الذكرى 75 للأمم المتحدة بعنوان جدول *أعمالنا المشترك*، وستنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2023. وسيشكل ذلك جزءا من القمة المقرر لها الانعقاد في عام 2024.

المواضيع التي نظر فيها منتدى حوكمة الإنترنت (IGF) هي:

- ربط جميع الناس وحماية حقوق الإنسان
- تجنب تجزئة الإنترنت
- إدارة البيانات وحماية الخصوصية
- تمكين السلامة والأمن والمساءلة
- معالجة التقنيات المتقدمة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي (AI)

أعرب مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين في منتدى حوكمة الإنترنت عن دعمه لاقتراح الأمين العام بشأن الاتفاق الرقمي العالمي. وتمثل الرسائل الواردة في هذه الوثيقة مساهمات من منتدى حوكمة الإنترنت نحو تطوير ذلك الاتفاق. ان التحالفات الديناميكية لمنتدى حوكمة الإنترنت تعالج بالفعل تلك المحددات كما أعربت عن التحديات والفرص ذات الصلة بالمواضيع المقترحة للاتفاق وعن عزمها على المساهمة مع الأمم المتحدة في المراحل التحضيرية والتنفيذية للاتفاق الرقمي العالمي.

ربط جميع الناس وحماية حقوق الإنسان

الموضوع

يتمثل المبدأ الأول للاتفاق الرقمي العالمي (GDC) الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة في "اربط جميع الناس على شبكة الإنترنت، بما في ذلك جميع المدارس ". هذا يعترف بأن الاتصال بالإنترنت والوصول إليها قد أصبح شرطا من الشروط أساسية لضمان سبل العيش والسلامة والتعليم للناس في جميع أنحاء العالم - وأن الإنترنت في المدارس يوفر نقاط وصول أساسية لذلك، كما يجعل الموارد المعلوماتية متاحة لجميع الطلاب، ويعمل على محو الأمية الرقمية من المراحل الأولى من الحياة. ومع ذلك، لا يزال هناك 2.7 مليار اليوم غير متصلين بالإنترنت، من ضمنهم أولئك الموجودين في البلدان الاقل نموا والمجتمعات الريفية الأكثر حرمانا.

ان معنى الوصول والاستفادة من الانترنت يتجاوز مجرد الاتصال ولا ينفصل عن حماية حقوق الإنسان عبر الإنترنت. يجب أن يساهم الوصول للإنترنت في رفاه المجتمعات وتدخل حقوق الإنسان في صميم ذلك. وهذا يشمل، من بين أمور أخرى كثيرة، قدرة المستخدمين على التعبير عن أنفسهم بحرية، ممارسة المشاركة الديمقراطية والسياسية للأفراد من جميع الخلفيات بدون قيد لتجربة الإنترنت دون خوف من المضايقة أو التمييز، وأن يتمتع الأطفال بنفس الحقوق والحماية عبر الإنترنت كما يفعلون في وضع عدم الاتصال بالشبكة. ان الإنترنت هو عامل تمكين للحقوق ويجب أن يكون سلسا في دمج حقوق الإنسان الراسخة، حيث اصحنا نزيد من اعتمادنا الرقمي في الاعمال الروتينية، بحيث اصبحت الحدود الفاصلة لدينا بين الحياة "عبر اتصالنا بالإنترنت" و " عدم اتصالنا بالإنترنت " أقل أهمية.

الرسائل

الفجوات الرقمية

- **لا تزال الفجوات الرقمية بين مختلف البلدان والمناطق عوامل قوية تؤثر على التنمية الوطنية والدولية،** بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة الأهداف (SDGs). ومما يثير القلق بوجه خاص البلدان الأقل نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS). ان الفجوات الرقمية هي أكثر بكثير من مجرد فجوات في الاتصال بالإنترنت. ان الوصول الهادف يتضمن مشكلات تتعدى إمكانية الوصول للإنترنت ويضمن ذلك القدرة على تحمل التكاليف، والمحتوى، والخدمات، ومحو الأمية الرقمية وغيرها من القدرات. ان القدرة على تحمل التكاليف الاتصال بالإنترنت هي مشكلة خاصة لكثير من الناس، وخاصة في الجنوب العالمي.

- أظهرت جائحة COVID-19 دور الإنترنت في تمكين الفرد وتوفير المرونة الاقتصاد، ولكنها اوضحت كذلك حجم أولئك المحرومين من الاتصال بالإنترنت أو الوصول الهادف، مما قد يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. سوف يستغرق الأمر بعض الوقت لفهم التأثير الكامل والآثار المترتبة على التدخلات المتعلقة بكوفيد فيما يتعلق بالوصول والاستخدام وحقوق الإنسان.

- **تعاني بعض المجموعات داخل جميع المجتمعات من فجوات رقمية أعمق أو لديها وصول أقل جدوى من غيرها.** النساء في العديد من المجتمعات أقل ارتباطا بالإنترنت من الرجال وأقل استخداما لها. ان الحرمان الرقمي أكبر بين المجتمعات الضعيفة والمهمشة، وكثير من الناس يعانون من الحرمان من خلال مجموعة من العوامل المتعددة المتعلقة بالعمر، الجنس والعرق واللغة والطبقة الاجتماعية وعوامل أخرى. يمكن أن تساعد المبادرات المستهدفة في البنية التحتية والأجهزة والخدمات في تحسين معدلات الوصول للفئات الاجتماعية الأقل اتصالا بالإنترنت، ولكنها تحتاج إلى أن تكون مصحوبة بتدابير لمعالجة أوجه القصور الأخرى في الوصول المجدي وينبغي أن تكون مرتبطة بتدابير أخرى لمعالجة الحرمان والتمييز.

- **تعد البنية التحتية الرقمية المرنة والآمنة أمرا بالغ الأهمية للإدراج الرقمي. ينبغي على الحكومات حماية وتعزيز البنية التحتية المطلوبة، بما في ذلك الشبكة والطاقة خارج الشبكة وكذلك شبكات الاتصالات.** في أجزاء من أفريقيا وقارات أخرى، هنالك مسافات كبيرة من المناطق الريفية والمجتمعات النائية، بما في ذلك تلك الدول الجزرية الصغيرة، مما يجعل توصيلية الميل الأخير غير جذابة تجاريا للقطاع الخاص. ان الاتصال والسرعة والموثوقية هي جوانب مهمة من توفير البنية التحتية. وسيستغرق الأمر وقتا واستثمارا لتحسين قدرة البنية التحتية ومعالجة الاختلالات الإقليمية، لا سيما في المناطق الريفية.

- **التعاون بين مجموعات أصحاب المصلحة مهم لضمان وتمكين الوصول للإنترنت. وينبغي على الحكومات والشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين أن يدعموا إنشاء وعمل الوكالات والأطر التنظيمية الفعالة ، والتصدي للتحديات غير الجذابة تجاريا وتشجيع المناهج المبتكرة للتوصيلية** بما في ذلك الشبكات المجتمعية ، التوزيع المناسب للطيف والنفاذ الذي توفره الأقمار الصناعية ذات المدار الأرضي المنخفض وتوفير المحتوى المحلي، بما في ذلك المحتوى باللغات المحلية.

الفجوة الرقمية بين الجنسين وحقوق المرأة

- **من المرجح أن يكون الرجال متصلين بالإنترنت أو لديهم اتصال عن طريق الأجهزة المحمولة أكثر من النساء.** ان الفجوة الرقيمة بين الرجال والنساء واسعة وبشكل خاص في البلدان الأقل نموا. ان تحقيق الهدف 9ج من أهداف التنمية المستدامة، والتي تسعى الى تحقيق الوصول الشامل والميسور التكلفة للإنترنت لا يمكن تلبيته ما لم يتم سد هذه الفجوة.

- **يشكل التهديد بالعنف والتحرش عائقا أمام مشاركة المرأة على الإنترنت.** يعد العنف القائم عبر الإنترنت على النوع الاجتماعي هو عامل مهم يدفع ويعزز من عدم المساواة بين الجنسين في الوصول والاستخدام للإنترنت، مما يؤدي إلى مغادرة بعض النساء للمساحات عبر الإنترنت. وينبغي الاعتراف بدور الخدمات وينبغي الاعتراف بدور الخدمات والمنصات التكنولوجية في نشر العنف القائم على نوع الجنس ومعالجته. والمنصات في نشر العنف القائم على نوع الجنس ومعالجته. يجب دعم النساء بإرشادات لمقاومة العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت ومعالجته، من خلال خطوط المساعدة التي يقودها المجتمع. الموارد وإرشادات المجتمع وإعداد التقارير على المنصات باللغات المحلية.

- **يجب دمج مفاهيم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحمايتها في الاتفاق الرقمي العالمي (GDC)** ، كما اقترحته هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

حقوق الإنسان والتنمية الرقمية

- **يجب أن يحترم الوصول الشامل للإنترنت حقوق الإنسان، لضمان إمكانية الوصول للإنترنت للجميع والامان فيها.** وتشمل هذه حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والحق في الخصوصية وغيرها من الحقوق المدنية والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في اتفاقيات الحقوق الدولية. وينبغي أن تحترم هياكل إدارة الإنترنت ومصممي التكنولوجيات الرقمية هذه الحقوق ويجب على منظمات وضع المعايير النظر في دعوة الخبراء في مجال حقوق الإنسان على الإنترنت، من جميع مجتمعات أصحاب المصلحة، للمشاركة في عملهم.

- **الشفافية والمساءلة والعناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان هي مسؤوليات جميع مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، والحكومات، القطاع الخاص والمجتمع التقني والمجتمع المدني.** سيتطلب ذلك مواءمة ممارسات الأعمال مع الحقوق الرقمية والتعاون بين أصحاب المصلحة لمعالجة قضايا مثل المعلومات المضللة والتمييز وخطاب الكراهية، خاصة في أوقات الاضطرابات السياسية والانتخابات وانتقال السلطة.

- **يوفر الوصول إلى الإنترنت فرصة حاسمة للوصول إلى المعلومات والتعبير عن الرأي.** يجب على الحكومات تجنب اللجوء إلى إغلاق الإنترنت بسبب تأثيره السلبي على حقوق الإنسان والرفاه الاقتصادي. يجب على وسائل التواصل الاجتماعي وشركات التكنولوجيا دعم المواطنين في جهود الدعوة الخاصة بهم فيما يتعلق بعدم اغلاق الانترنت.

- **من المهم تحسين رصد الحقوق الرقمية وتنفيذها.** وهناك عدد الاقتراحات التي قدمت لوضع ترتيبات مراقبة دولية داخل الأمم المتحدة، مع مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. ويمكن أن تكمل هذه التدابير القائمة وتبني عليها الآليات، بما في ذلك الآليات المعنية بالتنمية والحقوق الرقمية وتلك المتعلقة بغيرها من مجالات مثل تغير المناخ.

- **توفر شبكة الإنترنت فرصا لتعزيز الحق في التعليم،** كجزء من سياسات أوسع نطاقا لتحسين التعليم. ان جودة التعليم في الجنوب العالمي، ولا سيما خلال الوباء، عانى بسبب نقص الاتصال بالإنترنت. في حين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تمكن من الوصول المجدي إلى الطلاب، أدت الاختلافات في معدلات التبني العالمية والمحلية لذلك إلى تفاقم عدم المساواة قبل الجائحة. ويمكن استخدام الخبرة خلال فترة الوباء لتحسين استخدام الموارد الرقمية في المستقبل.

- **ينبغي بذل الجهود لمساعدة الشركات الصغيرة والمحلية على الاستفادة القصوى من الإنترنت.** زاد استخدام الأدوات الرقمية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير منذ عام 2020، لكن الشركات الصغيرة لا تزال تواجه تحديات كبيرة في قدرتها على رقمنه أعمالها.

- **تمثل التغيرات في سوق العمل المبنية على المنصات الإلكترونية فرصا وتحديات لخلق فرص العمل وجودة الوظائف،** خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يلعبن دورا أكبر من الرجال في القطاع غير الرسمي في معظم البلدان. لا يزال نقص التدريب يشكل عائقا أمام العديد من الأشخاص في تعظيم إمكاناتهم الوظيفية.

- **يجب تحسين قدرات الكفاءات الرقمية وتكييفها في التدريس والتعلم والتدريب. وهناك حاجة إلى منهجيات للتكيف مع النماذج الجديدة** في كل من التعليم والعمالة. من المهم تحديد وسد الفجوة بين احتياجات الصناعة والتعليم العالي.

تجنب تجزئة الإنترنت

الموضوع

يعد الحفاظ على إنترنت عالمي ومفتوح وقابل للتشغيل البيني قيمة أساسية لمنتدى إدارة الإنترنت. هذا يعني أن يتواصل نشر المعايير والبروتوكولات التقنية المشتركة لتحقيق شبكة واحدة تتكون من الشبكات المترابطة عبر البلدان والمناطق، وأن تكون معايير المحتوى والخدمات متسقة مع حقوق الإنسان ومع سيادة القانون وقد ترددت الدعوة إلى ذلك - تطبيق إطار عمل على الإنترنت يعطي الأولوية لحقوق وحريات المستخدمين ومن خلال البنية التحتية، والاتساق الشامل في الخطط في الاتفاق الرقمي العالم

إن خطر التجزؤ هو حقيقي ويتصاعد. بينما التجزئة الفنية والتجارية – حيث يتأثر أداء الإنترنت بمزيج من الظروف الطوعية وغير الطوعية والممارسات التجارية - يحتاج إلى معالجة، كما أن التجزئة بسبب سياسة الحكومة تؤثر على الطابع المفتوح والقابل للتشغيل المتبادل للإنترنت هي أيضا مصدر قلق.

الرسائل

فهم القضايا

- **يوفر الاتفاق الرقمي العالمي فرصة لإعادة التأكيد على قيمة الترابط المفتوح للإنترنت من أجل تحقيق ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وممارسة حقوق الإنسان.** هناك اتفاق واسع النطاق داخل مجتمع الإنترنت حول قيمة الإنترنت العالمية غير المجزأة كمنصة للنشاط البشري.

- **القضايا التي أثيرت في المناقشات حول تجزئة الإنترنت متعددة الطبقات ومختلفة يعطى أصحاب المصلحة مجموعة متنوعة من المعاني والتفسيرات للمصطلح..** البعض أكثر قلقا للجوانب التقنية والبنية التحتية للإنترنت، بينما يركز البعض الآخر على قضايا السياسة العامة بما في ذلك الوصول والحقوق والتأثيرات على تجربة المستخدم. يتم حاليا استكشاف تجزئة الإنترنت في إطار مشروع أعدته شبكة سياسة منتدى حوكمة الانترنت. إن احترام وتفهم تصورات الناس المختلفة وتجربتهم للتجزؤ أمر ضروري إذا أردنا التوصل إلى استجابات فعالة ومنسقة

- **يمكن لمجموعة واسعة من العوامل السياسية والاقتصادية والتقنية أن تؤدي إلى التفتت.** ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين التنوع واللامركزية والتشرذم. هذه هي الجوانب الإيجابية بشكل أساسي لبنية الإنترنت وعملياتها.

معالجة مخاطر التجزؤ

- **تعد آليات الحوكمة الفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين ضرورية لإدارة شبكة إنترنت عالمية غير مجزأة.** وثمة حاجة إلى تعزيز الثقة في هذه الآليات، وضمان أن تكون قوية ومستدامة، وتعزيز الاتساق عبر هياكل الحوكمة أثناء تطورها إلى مواجهة التحديات الجديدة.

- ثمة حاجة إلى توخي اليقظة فيما يتعلق بمخاطر الجزءات الجديدة أو الناشئة. وسيكون التعاون والتنسيق العالميين أساسيين في تحديد علامات الإنذار المبكر، ورسم خرائط لأثر السياسات وغيرها من التطورات، والاستعداد لمعالجة الآثار المترتبة على هذه التغييرات. إن نهج أصحاب المصلحة المتعددين هو الأنسب لتقييم ورصد العواقب المحتملة غير المقصودة للتدابير التي تؤثر على الإنترنت واقتراح بدائل فعالة تتجنب أو تخفف من مخاطر التجزئة. وتعد شبكة سياسة منتدى حوكمة الإنترنت حول تجزئة الإنترنت مثالا إيجابيا على هذا النهج.

- **يعد انفتاح الإنترنت مفيدا في تعزيز تمتع مستخدمي الإنترنت بحقوق الإنسان، وتعزيز المنافسة وتكافؤ الفرص، وتحمى طبيعة الترابط الشبكي peer to peer للإنترنت.** المناقشات حول حيادية الإنترنت وإدارة حركة المرور غير التمييزية ليست سوى جزء من مناقشات أوسع في هذا السياق. حيادية الإنترنت ضرورية ولكنها ليست كافية لضمان انفتاح الإنترنت. البنية التحتية وقابلية التشغيل البيني للبيانات، وحيادية النظام الأساسي والمنصات، ضرورية أيضا.

- **في حين أن المناهج القانونية والتنظيمية والسياسية ستختلف في جميع أنحاء العالم، الا ان التنسيق النشط عبر الحدود الدولية أمر حيوي لضمان عدم تأثير تهديد نهج التجزئة من الوصول العالمي وقابلية التشغيل البيني للإنترنت.** يتطلب الحفاظ على سلامة الشبكة العالمية التعاون التنظيمي الدولي والتوافق على المبادئ الأساسية. ويمكن أن يؤدي السعي وراء بعض أشكال الحوكمة الرقمية على المستوى الوطني إلى زيادة خطر التجزئة على المستوى التقني للإنترنت. ومع ذلك، يجب أن تراعي الأطر التنظيمية أيضا المتطلبات المختلفة في سياقات مختلفة ومواكبة التغيير السريع في التكنولوجيا والخدمات.

- **ثمة حاجة إلى مزيد من تبادل المعارف والمعلومات بين أصحاب المصلحة،** ومواصلة مناقشة الدبلوماسية السيبرانية كظاهرة متطورة، والنظر في نطاق التدخلات. وينبغي لهيئات وضع المعايير أن تواصل تحسين التوعية والمشاركة مع أصحاب المصلحة وتحسين التفاهم بين الأوساط المعنية بالسياسات والأوساط التقنية. وينبغي أن تناقش هيئات المقاييس كذلك القرارات التقنية التي تترتب عليها آثار سياسية من خلال المشاركة المباشرة لجميع أصحاب المصلحة المتأثرين.

إدارة البيانات وحماية الخصوصية

الموضوع

البيانات هي المورد الرئيسي للعصر الرقمي المعولم. تقود حركة البيانات الاقتصادات، في حين أن تحليل البيانات، بما في ذلك تحليلات البيانات الضخمة، كان الأساس لابتكارات ملحوظة عبر التخصصات، من التمويل، إلى الصحة الى إنفاذ القانون.

لكن الاستخدام الواسع النطاق والتدفق الروتيني عبر الحدود وقابلية استبدال البيانات لا تزال مواضيع حساسة ولم يتم حلها. وباعتبارها أصلا تجاريا عابرا للحدود الوطنية، تعمل تدفقات البيانات في بيئة لا يوجد فيها اتساق يذكر بين النظم القانونية الوطنية وحيث توجد تحديات كبيرة في الإنفاذ. لتسخير الكم الكبير للبيانات، اقتصاديا ولأغراض البحث، يجب إعادة إطلاق المناقشات حول الحوكمة والنزاهة وحماية خصوصية الناس. غالبا ما يتم التضحية بخصوصية البيانات الشخصية على مدار عمليات تبادل البيانات، من نقطة الجمع إلى التطبيق والبرمجيات ومرحلة التخزين، مع عواقب وخيمة على الثقة والأمان.

لتسخير الكم الكبير للبيانات، اقتصاديا ولأغراض البحث، يجب إعادة إطلاق المناقشات حول الحوكمة والنزاهة وحماية خصوصية الناس.

الرسائل

مركزية البيانات

- **أصبحت البيانات موردا مهما في عصر متزايد رقميا.** تعد تدفقات البيانات أمرا بالغ الأهمية للتعاون الدولي في العديد من المجالات بما في ذلك البحث العلمي وإنفاذ القانون والأمن الوطني و العالمي. البيانات وأمن البيانات وحماية البيانات هي عوامل تمكين حاسمة للتنمية المستدامة. يمكن أن يساعد الاستخدام الفعال للبيانات وتبادلها على نطاق عالمي في التغلب على التحديات المشتركة والتهديدات التي تشكلها الأزمات المتتالية مثل الأوبئة وتغير المناخ.

- **يمكن للبيانات أن تولد ربحا وقيمة اجتماعية كبيرة.** ومع ذلك، تم توزيع فوائد الاقتصاد القائم على البيانات حتى الآن بشكل غير متساو. كثير من الناس قلقون من أنهم قد يصبحون في المقام الأول مقدمي البيانات بدلا من مستفيدين.

- **العلاقة بين أولئك الذين يولدون البيانات وأولئك الذين يستخدمون البيانات مهمة**. يمثل فقر البيانات مشكلة كبيرة، لاسيما في المجتمعات المحلية وبين الشرائح الضعيفة من السكان. ويؤدي افتقار خصوصية البيانات وعدم كفاية حمايتها إلى تقويض الثقة في إدارة البيانات. ومن المهم بناء الإلمام بالبيانات والقدرات المتعلقة بالبيانات عبر مستويات الحكومة وفي المناهج التعليمية ولعامة الناس.

- **تعد إدارة البيانات والحوكمة من القضايا المعقدة في كل من الحوكمة الوطنية والدولية.** تظهر التطورات في البيانات - بما في ذلك تحليلات البيانات الضخمة، والابتكارات في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، والابتكارات عبر أبعاد السياسة العامة وأهداف التنمية المستدامة - الحاجة إلى النظر المناسب في الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتدخلات السياسية الدقيقة. تحتاج المؤسسات الحكومية والتنظيمية إلى البنية التحتية والقدرات اللازمة لتنفيذ أطر عمل وطنية فعالة ومتكاملة لإدارة البيانات. يتحمل مطورو التطبيقات مسؤولية ضمان التصميم الأخلاقي والآمن.

خصوصية البيانات وعدالة البيانات

- **خصوصية البيانات ليست مسألة ملاءمة أو ممارسة جيدة ولكنها تدخل ضمن حقوق الإنسان.** فبالإضافة إلى الحق في الخصوصية والمساواة في المعاملة وعدم التمييز، فإنه يؤثر على الوصول إلى حقوق الإنسان الأخرى مثل تلك المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة، فضلا عن الحقوق الديمقراطية مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات. يجب أن تكون قوانين الخصوصية جوهرية وقائمة على الأدلة وقادرة على الإنفاذ الواضح. ويجب أن يكون المتضررون منها قادرين على فهم آثارها بوضوح.

- **يجب أن يتم تدفق البيانات وتبادل البيانات دون المساس بخصوصيتها.** غالبا ما يتم التضحية بخصوصية البيانات الشخصية في عمليات تبادل البيانات، خلال عمليتي الجمع والتطبيق، مع وجود مخاطر سواء ان كانت متعمدة او غير متعمدة على الثقة والأمن. يجب ألا يعتمد الوصول إلى الإنترنت واستخدامها على تتبع البيانات. يجب أن يكون للمستخدمين الحق في اختيار مدى مشاركة معلوماتهم، بما في ذلك المعلومات المستمدة من النشاط عبر الإنترنت. ولا ينبغي تصدير البيانات الشخصية إلى الولايات القضائية التي لا تقدم ضمانات كافية على ذلك.

- **على السياسات ان تصل الى ما هو ابعد من مجرد حماية البيانات إلى عدالة البيانات التي يكون فيها للناس خيارات بشأن كيفية استخدام البيانات الشخصية وحيث يمكنهم مشاركة عوائد وفوائد الابتكار** الذي تجلبه مجموعات البيانات المستمدة من بياناتها. وبالتالي يجب أن تساهم حماية الخصوصية في اقتصاد رقمي أكثر أمانا وازدهارا.

- **يجب على الحكومات والهيئات التنظيمية ضمان حماية البيانات الشخصية**، وتحديد المسؤوليات المتباينة لمختلف أصحاب المصلحة ودون فرض أعباء لا داعي لها أو المسؤوليات على المستخدمين الفرديين. يجب تطوير سياسات إدارة البيانات باستخدام مدخلات أصحاب المصلحة المتعددين لضمان فهم تحديات التنفيذ.

- **الخصوصية وحماية البيانات ذات أهمية خاصة لحوكمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.** جميع أصحاب المصلحة في سلسلة التوريد الذكاء الاصطناعي لهم دور يلعبونه في الحفاظ على حقوق الخصوصية

- **ثمة حاجة إلى هيئات رقابة مستقلة مجهزة بالموارد الملائمة.** يجب أن يكون لمكاتب حماية البيانات ولاية لإدارة تسجيل البيانات وتقديم التوجيه والتنفيذ للتحقيقات وحل الشكاوى من أصحاب البيانات.

حوكمة البيانات

- **لا ينبغي التعامل مع القضايا المتعلقة بإدارة البيانات في عزلة أو بمعزل عن آثارها.** المشهد الحالي لحوكمة البيانات هو خليط مجزأ من القواعد الوطنية والإقليمية والدولية التي تنطوي على مسؤوليات للحكومات الوطنية وشركات القطاع الخاص والافراد.

- **هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق على المستوى العالمي لتحقيق نهج متوازن تعمل فيه البيانات لصالح الناس وكوكب الارض.** التشريعات والأطر التنظيمية القائمة على الصعيد الوطني والإقليمي غالبا ما تكون المستويات الدولية فيها غير كافية وتفشل في مواكبة وتيرة التغيير في التكنولوجيا والتطبيقات. يجب أن تسعى إلى ضمان معايير أمنية عالية من قبل الشركات وغيرها من المنظمات المسؤولة عن الاحتفاظ بالبيانات.

- **إن السياقات والتحديات المختلفة من تاريخيه وثقافية والتقاليد القانونية والهياكل التنظيمية تعني أنه لا يمكن أن تكون هناك مجموعة واحدة صارمة من القواعد للجميع.** يفسر الأفراد والمنظمات المختلفة أيضا المناهج المتشابهة أيضا بطرق مختلفة. وعلى أي حال ، ففي حين يجب على البلدان والمناطق تطوير مناهجها المصممة خصيصا لها لإدارة البيانات ، يجب أن يكون هناك اتساق و قابلية التشغيل البيني لتسهيل تدفق البيانات وضمان تكافؤ الفرص.

- **الشفافية والمشاركة والمساءلة هي جوانب مهمة من جوانب الإدارة الجيدة للبيانات.** تشمل الاعتبارات المهمة في إدارة البيانات (على سبيل المثال لا الحصر): معايير البيانات وتصنيفها. تقسيم البيانات وتبادلها وقابلية التشغيل البيني؛ أمن البيانات وخصوصية البيانات؛ بيانات البنية التحتية; البيانات والهوية الرقمية؛ عدالة البيانات وإنصافها ؛ إمكانية تتبع البيانات والشفافية و قابلية التفسير؛ تقليل البيانات والحد منها ؛ دقة البيانات وجودتها ؛ تحيز البيانات ، التهميش والتمييز؛ دورة حياة البيانات وخصوصيتها والاحتفاظ باستخدام البيانات ؛ بيانات المساءلة وأخلاقيات البيانات؛ أضرار البيانات وأمن البيانات وحماية البيانات

- **العديد من أصحاب المصلحة لديهم أدوار في هذا السياق ويجب أن يمارسوا سلطتهم ونفوذهم لتعزيز الحوكمة الفعالة للبيانات،** بما في ذلك المنظمين والباحثين ومنظمات المعايير، منظمات المستهلكين والمستخدمين النهائيين. يجب تطوير سياسات إدارة البيانات مع المدخلات من مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين ممن يتمتعون بخبرة في كل من المناقشات القانونية حول الخصوصية وتحديات "العالم الحقيقي" لتنفيذ حلول فعالة لخصوصية البيانات.

- **تحتاج الاقتصادات النامية إلى تعزيز قدراتها المؤسسية على تنظيم البيانات واستخدامها وإدارتها بطريقة شاملة وموضوعية وقائمة على الأدلة**، بما في ذلك من خلال المناطق الإقليمية والاقتصادية. التعاون العالمي. وهذا يتطلب فهما أفضل للقدرات المؤسسية للمسؤولين الحكوميون وأصحاب المصلحة.

تدفقات البيانات عبر الحدود

- **تعد تدفقات البيانات عبر الحدود ضرورية للعديد من جوانب التجارة الإلكترونية والتجارة الرقمية.** تعتمد التجارة البينية الفعالة وإدارة سلسلة التوريد على التدفق السلس للبيانات وكذلك السلع، الخدمات ورأس المال. ومع ذلك، فإن كل هذه الأمور تتطلب اعتبارات شاملة معقدة للتقارب التنظيمي، ومواءمة الأطر القانونية، وإدارة الإنترنت، والمعلومات وإصلاح سياسات تكنولوجيا الاتصالات وتنفيذ البنية التحتية الإقليمية الاستراتيجية

- **الاتفاقات التجارية الحالية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية غير كافية لتدفقات البيانات الحالية والمستقبلية عبر الحدود.** وتعمل هذه الهيئات في بيئة غير منظمة إلى حد كبير مع قدر ضئيل من الاتساق بين النظم القانونية الوطنية. وتختلف النهج وتكون سياقية مما يولد حواجز أمام التجارة، في حين أن العديد من البلدان ليس لديها حاليا تشريعات كافية أو ذات قدرة على الإنفاذ. هناك حاجة متزايدة إلى وضع وتنسيق تدابير لإدارة التدفقات عبر الحدود التي تيسر التنمية وتوليد القيمة الاقتصادية، في سياقات مختلفة، مع احترام السيادة الوطنية وخصوصية المستخدم.

تمكين السلامة والأمن والمساءلة

الموضوع

يتعرض أمن الإنترنت للتهديد بعدة طرق. يتعامل الأمن السيبراني التقليدي مع حماية الشبكات والأجهزة والبيانات من الوصول غير المصرح به أو الاستخدام الإجرامي. وهذا يشمل المشكلة المستمرة للهجمات السيبرانية، سواء ارتكبها أفراد أو أقرتها الدولة، وإذا ما كانت الأهداف مدنية أو تجارية أو حكومية. تساهم عوامل مثل عدم وجود اتفاقيات واسعة وملزمة للأمن السيبراني والشبكات غير الآمنة بشكل كاف في فقدان فرص الاستفادة الكاملة من الفوائد الاقتصادية للتكنولوجيات الرقمية، لا سيما من للبلدان النامية.

وقضايا السلامة والأمن والمساءلة متعددة الأوجه، بما في ذلك قضايا متميزة تتعلق بالبنية التحتية والخدمات والمحتوى والجوانب الأخرى للإنترنت. فهمنا للسلامة والأمن، على سبيل المثال، يشمل الآن التحديات المستمرة المتمثلة في المعلومات المضللة والمعلومات المضللة عبر الإنترنت. وفي السنوات الأخيرة، ساهمت هذه عوامل في تفاقم آثار جائحة COVID-19 وهي

تشكل مخاطر كبيرة على العمليات الانتخابية في جميع أنحاء العالم. كل ذلك أكد على الحاجة إلى المساءلة والمعايير الواضحة لماهية المحتوى المضلل.

كذلك يمكن توسيع مفهوم "السلامة" ليشمل السلامة البيئية، مع الأخذ في الاعتبار الجهود المبذولة "لتخضير" الإنترنت وتقليل انبعاثات الكربون المرتبطة بالاستهلاك الرقمي. تعد الحاجة إلى معالجة التأثير البيئي للرقمنة موضوعا متزايد الأهمية في مناقشات منتدى حوكمة الإنترنت.

الرسائل

دور واضعي السياسات

- **يجب النظر إلى الأمن السيبراني على أنه تحد رئيسي لسياسة الإنترنت.** وينبغي أن تكون اعتبارات الثقة والأمن جزءا لا يتجزأ من تطوير الوصول الآمن والمأمون، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، والانفتاح والشفافية في صنع السياسات، واتباع نهج لأصحاب المصلحة المتعددين يخدم مصالح المستخدمين النهائيين.

- **إن ضمان الأمن السيبراني ومنع الجريمة السيبرانية هما مجالان مهمان من مجالات السياسة التي تتطلب اهتماما جادا وتنمية الخبرة.** ومع ذلك، فهي تختلف في الغرض والنهج المطلوب لكل منها. فالنهج الفعال في أحدهما لن يكون فعالا في الآخر دون تكييفه وإعادة صياغته.

- **لقضايا الأمن السيبراني والجريمة السيبرانية أبعاد عابرة للمنظمة وعبر الحدود**. تتطلب معالجة هذه الأمور ما يلي:

1. **نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره** يؤدى الى شراكات قوية وجهودا منسقة، تشمل البرلمانات والهيئات التنظيمية والسلطات الحكومية الأخرى ذات الصلة والوكالات، والقطاع الخاص، والمجتمع التقني، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني؛ و
2. **التعاون الإقليمي والدولي الكفء والفعال الذي يتسم بالكفاءة والفعالية**، متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة.

- **وينبغي للحكومات والقطاع الخاص والأوساط التقنية أن تحرص على تجنب اعتماد قوانين الجرائم الإلكترونية ووضع المعايير التي تؤثر سلبا على عمل المدافعين عن الأمن السيبراني**. وينبغي لها أن تدعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة في وضع السياسات وتيسيرها بالإضافة للتفاعل وتبادل التجارب والخبرات بين مجتمعاتهم المختلفة.

- **وينبغي للمجتمع المدني أن يشارك في المناقشات المتعلقة بالجريمة السيبرانية والأمن السيبراني على حد سواء**. وللقيام بذلك بفعالية، ينبغي لأصحاب المصلحة في المجتمع المدني تثقيف أنفسهم بشأن مختلف النهج والقضايا المعنية، والعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لجمع المعلومات والموارد اللازمة للمشاركة الكاملة في صنع السياسات.

الأمن السيبراني

- **ينبغي للمجتمع الدولي أن يستكشف سبلا عملية لتعميم بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني على نطاق أوسع وبزل جهود في مجال التنمية الرقمية.** تشكل التوترات بين الرغبة في تعزيز التحول الرقمي والحاجة إلى تمكين الأمن السيبراني الفعال تحديات في تمكين آمن، وبيئة آمنة على الإنترنت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في حين أن بذل المزيد من الجهد لزيادة مرونة البنية التحتية الرقمية ضروري، إلا أنه ليس كافيا. لقد طال انتظار ترجمة الاتفاقات الدولية القائمة إلى إجراءات مجدية.

- **تعد المعايير التي تمكن الأمن السيبراني ضرورية لإنترنت مفتوح وآمن ومرن يمكن التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وهي مهمة بشكل خاص في حماية هؤلاء الذين لم يتصلوا بعد.** وقد تم ضع هذه المعايير، ولكن استخدامها يحتاج إلى اضافات كبيرة لجعلها فعالة تماما. يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في تسريع اعتماد المعايير الرئيسية على الصعيد العالمي من خلال إدراج الترويج لها في الاتفاق الرقمي العالمي، من خلال دعم الدعوة وبناء القدرات وتشجيع المبادرات لاختبار ومراقبة النشر. لا ينبغي إغفال زيادة الوعي المبكر وبناء القدرات بشأن المعايير كأولويات في المناطق التي لا يزال يتعين على الكثيرين فيها الاتصال بالإنترنت الاخذ في النمو.

- **لا بد من بذل المزيد من الجهود لتحسين وعي واضعي السياسات الوطنية وغيرهم من أصحاب المصلحة بتحديات الأمن السيبراني والمعايير والمبادئ الدولية.** يجب أن يشمل ذلك الوعي وبناء القدرات فيما يتعلق بالصلات بين التنمية المستدامة والقدرات والأمن السيبراني، الذي يجمع مختلف أصحاب المصلحة معا لتعبئة الإشراف الفعال والمستدام والشامل للتعاون الدولي من أجل المرونة السيبرانية. وقد اتخذت عدد من المبادرات الدولية لدعم ذلك. كذلك يحب تناول الفرص الخاصة بتمويل المرونة السيبرانية التي تعالجها وكالات التمويل وأصحاب المصلحة الآخرون.

الجرائم الإلكترونية

- **تشكل الجرائم الإلكترونية تهديدا متزايدا للعديد من مستخدمي الإنترنت.** لوائح مكافحة الجرائم الإلكترونية يجب أن تكون حساسة لحجم وقدرة وموارد المنصات. وينبغي أن تراعي الالتزامات القانونية تنوع القطاع التقني، وأن تعترف باحتياجات وظروف الشركات الصغيرة في التقيد بالتزاماتها القانونية، على سبيل المثال في مكافحة الاستغلال الإرهابي والمتطرف العنيف لخدماتها.

- **ينبغي للحكومات وواضعي السياسات أن يكفلوا أن تضمن الاستجابات القانونية للاستخدام الإجرامي والإرهابي للإنترنت سيادة القانون وحقوق الإنسان على حد سواء،** مع مراعاة حرية التعبير مراعاة تامة وضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذ تدابير مكافحة جرائم الفضاء الحاسوبي.

المحتوى والمعلومات المضللة

- **يمكن ويجب معالجة المعلومات المضللة من خلال آليات تعالج المخاطر التي تواجه الأفراد والمجتمعات مع حماية حرية التعبير والتعددية والعملية الديمقراطية.** يلعب دعم الصحافة المهنية ووسائل الإعلام دورا مهما في الجهود المبذولة لمعالجة المعلومات المضللة، بما في ذلك الالتزام بالمعايير الصحفية الراسخة.

- **تمكن مهارات محو الأمية الإعلامية والرقمية المواطنين من إلقاء نظرة أكثر انتقادا للمحتوى أو المعلومات التي يواجهونها،** مما يساعد على تحديد المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة وتعزيز المشاركة الديمقراطية. يمكن أن يساعد تعليم محو الأمية الرقمية في زيادة الوعي بالسلامة على الإنترنت، خاصة للأفراد والمجتمعات الأكثر ضعفا. كذلك يجب أن تكون المبادرات حساسة للاحتياجات والمخاطر المرتبطة بالمجموعات الديموغرافية المختلفة. فعلى سبيل المثال، يجب أن تستجيب المناهج لأنماط الاستخدام المختلفة للشباب والأجيال الأكبر سنا.

- **يجب أن تتضمن المناهج التعليمية مهارات محو الأمية الرقمية التي تساعد الأطفال على أن يكونوا آمنين على الإنترنت.** وينبغي أن تشمل المبادرات الآباء والمعلمين والأوصياء. كذلك يجب على المشرعين والمنصات الرقمية تحمل مسؤولية ضمان سلامة الأطفال في إطار حقوق الطفل على الإنترنت بما يتفق مع اتفاقيات الحقوق الدولية بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

- **ويتسم نظام أسماء الحقول بقدرة تقنية محدودة في هذا السياق.** الحوار المستمر أصحاب المصلحة ينبغي أن يوضح امتى وكيف يمكن استخدامه لمعالجة المشاكل المتعلقة بالمحتوى، كما وينبغي أن يعزز ذلك الحوار معايير الإجراءات القانونية الواجبة.

- **يلعب التشفير دورا مهما في بناء إنترنت مفتوح وآمن وديمقراطي ويساعد المستخدمين على تحقيق الأمان والخصوصية وحرية التعبير.** يجب معالجة القضايا المتعلقة بإنفاذ القانون المستخدم كما يجب معالجة القدرة على إدارة الوصول في مجالات مثل حماية الطفل.

- **تمثل مشكلات الترجمة حواجز كبيرة يمكن أن تمنع مشاركة المستخدمين النهائيين بشكل هادف مع معايير وإرشادات مجتمع المنصات**. في بعض الأحيان يتم ترجمة المصطلحات الرئيسية بشكل سيئ، مما يؤدي إلى تفسيرات غامضة. ويعد التعامل مع المجتمعات اللغوية المختلفة لتحسين دقة الترجمة وملاءمتها امر ضروري، يشمل ذلك توصيل المفاهيم دون معادلات مباشرة بلغات مختلفة، وهو جزءا مهم من تمكين أصحاب المنصات والمستخدمين من فهم ما هو متوقع منهم.

معالجة التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي (AI)

الموضوع

تعمل التقنيات الرقمية المتقدمة على تشكيل اقتصادنا ومجتمعنا بشكل متزايد، بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي والتي توجه تجاربنا عبر الإنترنت، وتشغيل أجهزتنا الذكية، كما تؤثر على قراراتنا وتلك التي يتخذها الآخرون عنا، بالإضافة إلى تطبيقات الروبوتات وإنترنت الأشياء التي يتم نشرها في مجالات متنوعة مثل التصنيع والرعاية الصحية والزراعة. وعلى الرغم من وعودهم، تأتي هذه التقنيات مع مزالق. فصنع القرار الخوارزمي على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى التحيز والتمييز والقوالب النمطية وعدم المساواة الاجتماعية الأوسع نطاقا، في حين أن النظم القائمة على الذكاء الاصطناعي يمكن أن تشكل مخاطر على سلامة الإنسان وحقوق الإنسان. كذلك تأتي أجهزة إنترنت الأشياء مع تحديات مرتبطة بالخصوصية والأمن السيبراني. كما يثير الواقع المعزز والافتراضي قضايا السلامة العامة وحماية البيانات وحماية المستهلك.

ان الاستفادة من الفرص التي توفرها التقنيات المتقدمة، مع معالجة التحديات والمخاطر مهمة ضخمة لا يمكن لأي جهة فاعلة أن تضطلع بها بمفردها. إن الحوار والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين - بما في ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وشركات التكنولوجيا والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين - مطلوبان لضمان تطوير هذه التقنيات ونشرها بطريقة يكون محورها الإنسان واحترام حقوقه.

الرسائل

الحوكمة

- **ينبغي تصميم التكنولوجيات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، بطريقة تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية والتنوع، مع ضرورة ان تشمل الضمانات المناسبة لذلك.** وينبغي لها أن تفيد الناس والكوكب من خلال دفع عجلة النمو الشامل والتنمية المستدامة والرفاه. كما ينبغي أن تتبع آليات الرقابة والإنفاذ المبادئ والقواعد، مع مساءلة الجهات الفاعلة الذكاء الاصطناعي عن أي ضرر ناجم.

- **إن الافتراض بأن التكنولوجيا تعزز المساواة بالضرورة هو افتراض خاطئ.** أولئك الذين يصممون الآلة غالبا ما تكون تقنيات التعلم والبيانات المستخدمة لتدريب تطبيقات الذكاء الاصطناعي غير ممثلة لها في المجتمعات. وبهذا يمكن للتكنولوجيات أن تزيد من أوجه عدم المساواة وتسبب الضرر، لا سيما للفئات الضعيفة والمهمشة.

- **تحتاج المجتمعات إلى التكيف مع التحول الذي سيحدثه الذكاء الاصطناعي من خلال التغييرات في إطار التعاون ونموذج الحوكمة الخاص بها.** يتطلب بناء مجتمع ذكي محوره الإنسان التعاون الكامل من الحكومات والشركات والمنظمات الاجتماعية والأوساط الأكاديمية. تظل السيطرة البشرية المستمرة ضرورية لضمان أن الخوارزميات لا تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها أو غير خاضعة للرقابة. يعد كسر العزلة القائمة بين المهندسين وخبراء السياسة أمرا بالغ الأهمية تحقيق هذا.

- **ولا يمكن التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن معايير الذكاء الاصطناعي في عملية واحدة مباشرة.** وفي حين أن هناك بعض المعايير القائمة، إلا أنها في الغالب قوانين غير ومبادئ غير ملزمة. وسيتطلب وضع معايير عالمية ذات مغزى مشاركة فعالة من جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ومدخلات من المبادرات الإقليمية، فضلا عن المشاركة من جميع أصحاب المصلحة.

- **بناء القدرات مهم في الجهود الرامية إلى معالجة التكنولوجيات المتقدمة.** وهناك حاجة إلى سياسات لمحو امية الذكاء الاصطناعي وتنمية المهارات والموارد اللغوية للغات الأقليات من أجل صياغة نهج عالمي حقيقي للتكنولوجيات المتقدمة.

الثقة والأمان والخصوصية

- **يجب أن تتضمن الأطر التنظيمية مبادئ لمساعدة وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات على الوفاء بالتزامات العناية الواجبة لإدارة المحتوى الذي يمكن أن يضر بالديمقراطية وحقوق الإنسان.** يجب أن تساهم الأطر في المحادثات العالمية حول الإشراف على المحتوى عبر الإنترنت من أجل تمكين المستخدمين، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفا ومستخدمي لغات الأقليات. تتطلب التقنيات الناشئة مثل الحوسبة العاطفية، التي تنظر في كيفية التعرف على أجهزة الكمبيوتر وتفسيرها ومحاكاة المشاعر البشرية، تقييما أخلاقيا موضوعيا.

- **الشفافية في تشغيل النظم الخوارزمية والإبلاغ عنها ضرورية لحقوق الإنسان.** الذكاء الاصطناعي يسهل المراقبة والتحليل المستمرين للبيانات لتخصيص واستهداف المحتوى والإعلانات. تتعرض التجارب الشخصية عبر الإنترنت الناتجة عن ذلك لخطر تصنيف مساحات المعلومات عبر الإنترنت والحد من تعرض الأفراد لتنوع المعلومات. نقص المعلومات يمكن للتعددية من أن تعزز التلاعب والخداع - مما يزيد من عدم المساواة ويقوض الديمقراطية ، وربما تمكين الاستبداد الرقمي والكراهية والعنف.

- **يجب على أصحاب المصلحة من الأوساط التقنية وغير التقنية تبادل الخبرات والعمل معا لوضع مبادئ ومبادئ توجيهية ومعايير مرنة بما فيه الكفاية** للتطبيق في سياقات متنوعة والتي تعزز الثقة في أنظمة الذكاء الاصطناعي.

- **من المهم الاعتراف بالخلفيات المؤسسية والثقافية المختلفة للبلدان والمجتمعات المتنوعة واحترامها،** فضلا عن تعزيز وتمكين التعاون الدولي في مجال الذكاء الاصطناعي.

الإشراف على الحقوق والمحتوى

- **من الضروري أن تتماشى سياسات حوكمة المحتوى من قبل المنصات الإلكترونية، وإنفاذها، مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.** الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي يتم بالفعل باستخدام التقنيات لتحديد ما إذا كان ينبغي نشر المحتوى أو إزالته ، وما هو المحتوى الذي يتم إعطاؤه الأولوية ولمن يتم نشره. وتؤدي هذه الأدوات دورا هاما في تشكيل الخطاب السياسي والعام بطرق تؤثر على حقوق الإنسان الفردية والجماعية على حد سواء، بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحقوق في السلام والأمن العالميين. وغالبا ما يتم نشرها مع القليل من الشفافية أو المساءلة أو الرقابة العامة أو انعدامها. وهذا ما يجب تصحيح.

- **كما يمكن أيضا استخدام نفس التكنولوجيات التي يمكن استخدامها لتعزيز حقوق الإنسان في المراقبة، والترويج لجداول أعمال العنف، وبطرق أخرى تنتهك تلك الحقوق.** العواقب الغير مقصودة في إدارة المحتوى الآلي يمكن أن تكون ضارة بشكل خاص في أوقات الصراع أو الأزمات وذلك عندما تسكت الأصوات الناقدة في وقت تكون فيه تلك الاصوات أكثر أهمية.

- **تلعب المعايير الفنية دورا مهما في تمكين تطوير وتعزيز قيمة التقنيات الرقمية والبنى التحتية والخدمات والبروتوكولات والتطبيقات والأجهزة ذات الصلة. وقد يكون لها أيضا آثار قوية على حقوق الإنسان.** ومع ذلك، فإن عمليات وضع المعايير التقنية داخل المنظمات المختصة بوضع المعايير لا تأخذ شواغل حقوق الإنسان في الاعتبار بالكامل. غالبا ما تكون هذه العمليات مبهمة ومعقدة وكثيفة الموارد بحيث يتعذر على المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين الوصول إليها ومتابعتها بشكل منهجي. وينبغي معالجة هذا الأمر.